الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس

الموضوع:

دراسة طبيعة و تطور العلاقات الدولية

من إعداد الطالب(ة):

-حجار آمال

-بومدين زوليخة

تحت إشراف الأستاذ

بلمخفي بوعمامة

السنة الجامعية:2011/2010

مقدمة:

إن العلاقات الدولية قائمة على مر العصور ،إلا أنها لم تتبلور كعلم مستقل عن بقية العلوم الاجتماعية إلا حديثا ،وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الدول التي أقبلت على هذا العلم بعد الحرب العالمية الأولى وعهدت بتدريسه في جامعاتها بعد تخليها عن عزلتها واتجهت نحو الاهتمام بالشؤون الدولية مما حتم عليها معرفة كيفية التعامل مع الغير وذلك بدراسة الأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية.

بعد ذلك بدأ هذا العلم يحظى باهتمام الجامعات الأوروبية حيث أخذت هذه الجامعات تدرسه تحت أسماء مختلفة ، ولم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى تطورت العلاقات الدولية بسرعة مدهشة وأصبحت مادة مستقلة تدرس في أغلب جامعات العالم.

إن تدريس هذه المادة من قبل أساتذة غير متخصصين بهذا العلم أدى إلى التشعب في مضمونها بسبب انقسام هؤلاء إلى تيارات ومذاهب فكرية مختلفة تتضارب في نظرتها إلى علم العلاقات الدولية وتتدخل مع علوم أخرى أقدم تتناول الظواهر الدولية كالتاريخ والقانون الدولي العام والدبلوماسية.

وقد تعددت الأسماء التي تطلق على العلاقات الدولية فأحيانا تسمى الشؤون العالمية وقد تسمى الشؤون الخارجية أو السياسة الدولية، إلا أنه يفضل اسم العلاقات الدولية على غيره لأن كلمة علاقة توضح فكرة الرابطة التي تجمع بين الدول كما أنها أدق من كلمة شؤون وكلمة دولية تحدد الموضوع.

كما أنه يختلف في وصف العلاقات الدولية بأنها سياسية لأن هناك من يرى بأنه إذا كان الجانب السياسي هو الغالب فيها فهناك عناصر أخرى ثقافية واقتصادية واجتماعية.

كما ثار خلاف حول المقصود بالعلاقات الدولية إذا ما كانت تقتصر على العلاقات بين الدول أم أنها تتعداها إلى أطراف أخرى غير الدول.

و إن كان متفقا على أن العلاقات الدولية تهتم بالصلات التي تربط مختلف الدول فما هو مفهوم العلاقات الدولية و صلتها بالعلوم الأخرى؟ و ما هي التوجهات الرئيسية للعلاقات الدولية و العوامل المؤثرة ؟ و ما هي النظريات و المدارس التي تناولت موضوع العلاقات الدولية؟ و ما هو التطور الذي عرفته العلاقات الدولية على مر العصور؟ أي هل حصرت موضوعاتها بالنشاطات السياسية أم تخطتها إلى نشاطات أخرى في عصر أصبحت الشركات والمنظمات الدولية والتبادل الثقافي والاجتماعي تتخطى حدود الدول وتؤثر على السياسة وتتأثر بها.

فإن للعلاقات ما بين الدول في عصرنا جوانب متعددة ومتباينة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها وبعضها يقع على مستوى ما بين الدول فهي علاقة سياسية يحكم طبيعتها بينما يقع البعض منها على مستوى العلاقات الخاصة أي حيث لا تظهر فيها الدول كطرف مباشر في التعامل ،ذلك إلى جانب ما لا يصلح تجاهله من امتداد لآثار كثيرة من وقائع الحياة الوطنية إلى الحياة الدولية والتأثير فيها(1).

بالإضافة إلى أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية وأهم التوجهات الرئيسية للعلاقات الدولية لننتقل بعد ذلك إلى محاولة لتتبع تطور العلاقات الدولية.

ومن أجل إيضاح ذلك ارتأينا إتباع الخطة التالية:

---

(1)-محمد طه بدوي،ليلى أمين مرسي،أصول علم العلاقات الدولية،المكتب العربي الحديث،1982،الصفحة:13

الفصل الأول: طبيعة العلاقات الدولية

المبحث الأول: ماهية العلاقات الدولية

المطلب الأول: مفهوم العلاقات الدولية

الفرع الأول:تعريف العلاقات الدولية

الفرع الثاني: أهمية العلاقات الدولية.

الفرع الثالث مواضيع العلاقات الدولية:

الفرع الرابع: السمات الأساسية للنظام العالمي المعاصر:

الفرع الخامس: أطراف العلاقات الدوليـة.

المطلب الثاني: العلاقات الدولية والعلوم الأخرى

الفرع الأول:لعلاقات الدولية والقانون الدولي العام:

الفرع الثاني:العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي:

الفرع الثالث:العلاقات الدولية وعلم السياسة:

الفرع الرابع: العلاقات الدولية والسياسة الخارجية:

الفرع الخامس: العلاقات الدولية والدبلوماسية

الفرع السادس: العلاقات الدولية والأمن القومي

المبحث الثاني: دراسة العلاقات الدولية

المطلب الأول: النظريات والمناهج المتبعة في دراسة العلاقات الدولية

الفرع الأول: النظرية الفلسفية والنظرية التجريبية:

الفرع الثاني:النظرية العامة والنظرية الجزئية:

الفرع الثالث: النظرية الإستنتاجية والنظرية الاستقرائية

الفرع الرابع:نظرية اتخاذ القرار(صنع القرار):

الفرع الخامس:نظرية المباريات:

المطلب الثاني: المدارس التي تناولت العلاقات الدولية.

الفرع الأول:التيار الماركسي

الفرع الثاني:التيار الأنجلوساكسوني

الفرع الثالث:المدرسة الفرنسية:

الفرع الرابع:المدرسة المثالية

الفرع الخامس:المدرسة الواقعية:

الفرع السادس:المدرسة السلوكية

الفصل الثاني: تطور العلاقات الدولية وتوجهاتها الرئيسية.:

المبحث الأول: تطور العلاقات الدولية

المطلب الأول: العلاقات الدولية في العصر القديم

الفرع الأول :العلاقات الدولية عند الفراعنة:

الفرع الثاني:العلاقات الدولية في بلاد الرافدين:

الفرع الثالث:العلاقات الدولية في الحضارة الهندية والصينية:

الفرع الرابع:العلاقات الدولية عند اليونان:

الفرع الخامس: العلاقات الدولية عند الرومان:

المطلب الثاني:العلاقات الدولية في العصرين الوسيط و الحديث

الفرع الأول: المسيحية و العلاقات الدولية.

الفرع الثاني: الإسلام والعلاقات الدولية:

الفرع الثالث:العلاقات الدولية من معاهدة واست فاليا إلى الحرب العالمية الأولى

الفرع الرابع: العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى:

الفرع الخامس: العلاقات الدولية في عصر الذرة

الفرع السادس: العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد

المبحث الثاني: التوجهات الرئيسية للعلاقات الدولية و العوامل المؤثرة فيها

المطلب الأول: التوجهات الرئيسية للعلاقات الدولية

الفرع الأول: سياسة العزلة:

الفرع الثاني:سياسة الحياد:

الفرع الثالث:سياسة عدم الانحياز:

الفرع الرابع: سياسة التحالفات:

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

الفرع الأول العامل الجغرافي و الاقتصادي:

الفرع الثاني:العامل العسكري:

الفرع الثالث: العوامل الخارجية:

الفرع الرابع:المتغير العلمي والتقني و صناعة القرار.

الخاتمة.

الفصل الأول

المبحث الأول: ماهية العلاقات الدولية

المطلب الأول: مفهوم العلاقات الدولية .

الفرع الأول: تعريف العلاقات الدولية.

لقد وجدت تعريفات كثيرة لهذا المفهوم منها:

"العلاقات السياسية لدولة مع دولة ومن ثم علاقات مجموعات أو أفراد من جانبي حدود ومظهرها الأول السياسة الخارجية هو الأهم والأيسر مثالا"

ورأى بعضهم أنها:" تلك القوى الأساسية الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية"،وعرفها كال دويتش بأنها:" دراسة فن وعلم المحافظة على بقاء الجنس البشري"فحسبه أنه ما يهدد البشرية في العقود القادمة سيكون بفعل العلاقات الدولية –الحروب- وليس بسبب الأوبئة والمجاعات[1].

أما محمد سعيد الدقاق فإنه لم يميز بين العلاقات الدولية والعلاقات الوطنية إلى من حيث الوسط الاجتماعي الذي تتم فيه وبما أنها تعد ظاهرة اجتماعية فإنها:" ليست سوى سلسلة من المبادلات التي تتم في إطار اجتماعي معين"وفي هذا لا تختلف من حيث مضمونها عن العلاقات التي توصف بأنها وطنية فكلاهما يتمثل في مبادلات مادية أو معنوية على أن الذي يميز هذه الطائفة من العلاقات عن غيرها هو الوسط الاجتماعي الذي تتم فيه والذي يطلق عليه اسم المجتمع الدولي[2]

1-محمد علي القوزي ،العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر،الطبعة الأولى،دار النهضة العربية2002، الصفحة:13

2-محمد منذر،مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة،الطبعة الأولى،بيروت، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002،الصفحة:18

أما الكاتب نيكولاس سييكمان عرفها بأنها :" العلاقات بين أفراد ينتمون إلى لدول مختلفة ،والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود أو سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى".

أما البعض الآخر فيشترط لكي تكتسب الروابط بين الدول المفهوم العلمي للعلاقات الدولية توفر شرطين أو عنصرين أساسيين:

-العنصر الأول سياسي وهو الطبيعة السياسية للعلاقة أو قدرة هذه العلاقة على إحداث آثار سياسية

-العنصر الثاني جغرافي وهو تخطي هذه الآثار لحدود المنطقة التي نشأت فيها العلاقة.

و يخلصون إلى تعريف العلاقات الدولية بأنها كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة.

يمكن القول أن مادة العلاقات الدولية:" هي دراسة منهجية منظمة لتفاعلات الدول وغيرها من الفاعلين الدوليين والأدوات التي تستخدمها في علاقاتها مع بعضها البعض وفي التأثير على المجتمع الدولي"

إذن هناك اختلاق في التعريفات لكن هناك اتفاق على عوامل مشتركة فكل التعريفات تؤكد على أن العلاقات الدولية تتم عبر الحدود أي أنها تتم خارج نطاق حدود الدولة الواحدة وأن هذه العلاقات تعرف بمدى انعكاساتها السياسية.

الفرع الثاني:أهمية دراسة العلاقات الدولية :

إذا كان للعلاقات الدولية اليوم أهمية كبرى فالسبب يعود إلى التطورات المذهلة في مجال الاتصالات والاختراعات التي زودت الإنسان بأسلحة جهنمية باتت تهدد وجوده بالفناء ،ولهذا فإن مصير الإنسان قد أصبح لأول مرة في التاريخ يتوقف على حسن العلاقات والتفاهم بين الدول ،وخصوصا بين الدول الكبرى التي تمتلك الأسلحة النووية الإفتائية ، ومن هنا أخذت دراسة العلاقات الدولية تحتل مكانة في الفكر الإنساني والجهود الدولية ويمكن إبراز أهميتها في النقاط التالية :

-انقسام العالم إلى كيانات سياسية مستقلة ذات سيادة يحمل كل منها اسم دولة ويرتبط بالكيانات الدولية الأخرى بعلاقات دولية.

-شعور هذه الدول أن السلام العالمي مرتبط بقيام العلاقات الدولية المستقرة، وبأن وحدة المصير الإنساني يتطلب تضامنا وتعاونا في مختلف الميادين.

-إدراك كل دولة أنه يستحيل عليها العيش بمعزل عن الدول الأخرى.

-ازدياد إحساس الدول بوحدة المصير الإنساني بعد إدخال تحسينات على أسلحة الدمار الجماعي.

-إيمان جميع الدول والشعوب إيمانا جازما بأن العلاقات الدولية لم تعد اليوم تقتصر على المسائل السياسية أو الدبلوماسية بل أصبحت تشمل المسائل الاقتصادية والاجتماعية.

-حدوث تغيرات وتطورات مهمة في العصر الحديث في مفهوم العلاقات الدولية تركت آثارا عميقة في تطور القانون الدولي.

-خروج الشعوب والحكومات من الحربين العالميتين الأخيرتين بدرس عميق مفيد هو عدم جدوى الحروب كوسيلة لنقل الثروة من المغلوب إلى الغالب.
ذلك أدى إلى إتباع أسلوبين في السياسة الدولية أحدهما كان يقوى حين يضعف الآخر:

-الأسلوب الأول هو الاستمرار في العمل من أجل إيجاد نظام دولي فعال قادر على كبح الحروب.

-الأسلوب الثاني هو أسلوب التعايش فقد تم الإدراك بأن الحروب لم تعد وسيلة للإثراء وزيادة الموارد على حساب الآخرين.

إضافة إلى تطوران آخران نتجا عن الثورة الصناعية العلمية،تطوران لا يقلان خطورة عن الدمار النووي هو تكاثر السكان حتى الانفجار وتضائل الموارد الغذائية حتى النفاد [1].

لتجنب هذا المصير المظلم تسعى العلاقات الدولية إلى الخروج من إطار السياسة والدبلوماسية لتهتم بالعلاقات الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية.

---

(1)-محمد علي القوزي،المرجع السابق،الصفحة:36.

الفرع الثالث:مواضيع العلاقات الدولية:

على هذا النحو تتناول دراسة العلاقات الدولية مجالات واسعة مثل الحروب، المؤتمرات الدولية والدبلوماسية، المساعدات الخارجية، محادثات الحروب، الأسلحة...

ولمزيد من الفهم للعلاقات الدولية يجب أولا فهم طبيعة التفاعلات الدولية والسمات الأساسية للنظام العالمي المعاصر.

فطبيعة التفاعلات الدولية تعني سلوك الفاعلين الدوليين الذي يتضمن أنماطا شتى من الصراع أو التعاون ، هذه التفاعلات تمتد بشكل متواصل من أقصى درجات التعاون إلى أقصى درجات الصراع، فيبدأ التفاعل في نقطة الوسط أي العلاقات العادية أو الطبيعية يزداد هذا التفاعل تعاونا وصلة،ويتدرج من ناحية نحو مزيد من الاتفاقات الدولية والتعاون الوثيق والتحالف الدولي والاندماج ،كما يتدرج من ناحية أخرى نحو مزيد من التوتر في العلاقات واستدعاء السفراء وتخفيض التمثيل الدبلوماسي وقطع العلاقات وتبادل التهديدات وفرض الحصار والاشتباكات على الحدود ثم الحرب...

الفرع الرابع:السمات الأساسية للنظام العالمي المعاصر:

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح النظام العالمي أكثر تعقيدا بسبب الزيادة الكبيرة في عدد الدول المستقلة وزيادة وحدات القوى الدولية وظهور الأسلحة المتطورة ذات الرؤوس النووية وظهور جماعات المصالح الخاصة بدأ التعدد والتشابك في السمات الأساسية للنظام العالمي منها:

أ/ تعدد القوى الفاعلة الدولية

فلم تعد الساحة الدولية حكرا على الدول الكبرى أو على الدول فقط بل دخلت إليها أطراف فاعلة أخرى مثل المنظمات الدولية حكومية وغير حكومية والشركات الكبرى والجماعات الثورية وغيرها.

ب/تغير مدلول القوة:

كانت القوة تعني المفهوم التقليدي لها أي العسكري أو حتى الاقتصادي ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد لها هذا المدلول بدليل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية القوية عسكريا من حرب فيتنام ،ذلك أن الخوف من إثارة ردود الفعل من الإتحاد السوفياتي أو الصين في حرب فيتنام، اضطر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانسحاب متحملة آثار الهزيمة.

ج/ زيادة الترابط الدولي:

ترتب على زيادة وسائل الاتصال والاعتماد المتبادل بين الدول في المجالات الاقتصادية بفضل تكنولوجيا الاتصال، أين ظهر نوع من التجانس العالمي في القيم وهو ما يعتبر شرطا ضروريا لخلق مجتمع سياسي يضم العالم كله.

د/تفاقم الصراع:

إن احتمال التكامل الدولي مازال بعيد التحقيق فقد بقي الصراع قويا في أرجاء العالم في أواخر القرن العشرين بين الجبابرة للسيطرة على الكرة الأرضية فبينما تزايد نشاط الإتحاد السوفياتي وكوبا في إفريقيا وفي الشرق الأوسط فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعمل على تكثيف جهودها ،-ومازالت –لنشر شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ في مختلف أنحاء القارة الأوروبية(1).

---

(1)-محمد علي القوزي،المرجع السابق،الصفحة:15

الفرع الخامس: أطراف العلاقات الدولية.

لا يمكن أن تنشأ علاقة إلا بتواجد طرفين فأكثر، لذا فإن العلاقات الدولية هي الأخرى تنشأ بوجود الدول تلك الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية، و هذا ما يستخلص من تسميتها " العلاقات الدولية " و ما يشير إليه كذلك الفقه الدولي الحديث لتحديد شروط قيام الدولة .

و تعتبر الدولة شخصا رئيسيا للقانون الدولي العام، و فاعلا مؤثرا في مجرى العلاقات الدولية باعتبارها حجر الزاوية في النظام الدولي برمته، لأن الدول هي أول المخاطبين بقواعد القانون الدولي العام و المساهمين في وضعها في آن واحد.[1] .

و تعتبر أهلية الدخول في علاقات مع الدول الأخرى عنصرا ماديا و معنويا يتعلق بالفاعلية في مجال العلاقات الدولية. [2] .

---

(1)و(2)-عمر صدوق، قانون المجتمع العالمي المعاصر،د م ج. 1996 ص.38/37

المطلب الثاني: العلاقات الدولية والعلوم الأخرى.

تهتم العلاقات الدولية ببحث المسائل الدولية فتلتقي بذلك وتتداخل مع العلوم الأخرى التي تتناول جانبا من هذه المسائل، فما هي نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف بين العلاقات الدولية من جهة والعلوم الأخرى من جهة ثانية.

الفرع الأول:العلاقات الدولية والقانون الدولي العام:

إن القانون الدولي العام هو القانون المنظم للعلاقة بين أفراد المجتمع الدولي سواء كانوا دولا أو منظمات دولية أو غيرها من الجماعات السياسية المختلفة الموجودة في هذا المجتمع وتبين مالهم من حقوق وما عليهم من التزامات ،فهو علم قوانين كون أن مهمة القانوني هو تحديد القواعد المطبقة على أعضاء المجتمع الدولي وتفسيرها والتحقق من مدى احترامها.

أما العلاقات الدولية فهي تحليل موضوعي لأحداث الواقع الدولي .إذن الاختلاف يتمثل في أن العلاقات الدولية تهتم بالتحليل الموضوعي بينما القانون الدولي العام يهتم بالتحليل الشكلي للروابط القانونية (المصادر الشكلية)

ويلتقيان في أنهما يعملان في مجال واحد هو مجال العلاقات بين الدول وفيما عدى ذلك فإنهما يختلفان منهجا ومادة.

فعلم العلاقات الدولية علم تجريبي أي علم وقائع، فهو يبدأ من وقائع العلاقات الدولية لتحليلها تحليلا موضوعيا من أجل تفسيرها والتوقع في شأنها، بينما يرتبط القانون الدولي العام بالمعرفة القانونية بمنهجها التحليلي الشكلي دون العناية بواقع البيئة الدولية.

فمادة البحث في القانون الدولي العام هي الروابط القانونية بينما مادة البحث في علم العلاقات الدولية هي روابط الواقع[1].

لكن فقهاء القانون الدولي العام يعتمدون على التعرف على واقع الحياة الدولية للتعرف على المصادر الحقيقية للقانون الدولي العام ومن أجل تطوير هذا القانون ومساعدته على النمو[2] وإلا وقع الاختلال بين الواقع الدولي وهياكله القانونية.

الفرع الثاني:العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي:

يهتم التاريخ الدبلوماسي بتفسير الوقائع التي حدثت في الماضي والتي تحدث في الحاضر ويسجلها من أجل المساهمة في فهم القضايا الدولية المعاصرة.فيشترك التاريخ الدبلوماسي مع العلاقات الدولية مع العلاقات الدولية في تناول العلاقات بين الدول، كما يساهم التاريخ الدبلوماسي في فهم أحداث الحاضر واستخراج القواعد التي تتحكم بالظواهر الدولية أي تقديم المادة الأولية للعلاقات الدولية.

ويقول بعض التاريخيين أن علم العلاقات الدولية ليس إلا التاريخ المعاصر لعلاقات الدول، أما أوجه الاختلاف بينهما تتمثل في الهدف الذي يهتم به كل علم فالتاريخ الدبلوماسي يهتم بالماضي في حين أن العلاقات الدولية تهتم بالحاضر واحتمالات المستقبل.

أي أن معرفة الواقع في التاريخ الدبلوماسي تنحصر في الزمان والمكان دون العناية بالكشف عما قد تنطوي عليه من انتظام،بينما يسعى علم العلاقات الدولية إلى الفهم الشامل لأحداث الواقع الدولي دون العناية بكل حدث في حد ذاته[3]

---

(1)و(3)-محمد طه بدوي،ليلى أمين مرسي،المرجع السابق،الصفحة: 49و50

2- محمد منذر، المرجع السابق،الصفحة:20

الفرع الثالث:العلاقات الدولية وعلم السياسة:

هما علمان يتناولان وجهين لواقع واحد هو المجتمع السياسي ،فعلم السياسة يتناول المجتمع السياسي في ذاته ،بينما يتناول علم العلاقات الدولية العلاقات بين المجتمعات السياسية ،أي أن علم السياسة يتناول المجتمع السياسي داخل الدولة بينما العلاقات الدولية تتناول العلاقات بين مجتمعات سياسية عدة أو بين دول عدة ،بمعنى آخر علم السياسة يتخذ من ظاهرة السلطة أو الحكم في الدولة موضوعا أساسيا لدراسته فإن العلاقات الدولية تهتم بدراسة السلطة في إطار المجتمع الدولي .

فهما يلتقيان في دراسة ظاهرة واحدة هي الصراع على السلطة ويختلفان في الإطار الذي يدور فيه الصراع ،أي أنه باستثناء الحقل الجغرافي المتغير تتطابق موضوعاتهما.

إن العلماء لا يجمعون على مادة العلاقات الدولية بأنها جزء من علم السياسة فمنهم من يرى أنها مادة مستقلة قائمة بنفسها،وفي اجتماع لهيئة اليونسكو في أبريل 1952 بإنجلترا تم الاتفاق تقريبا على أن مادة العلاقات الدولية جزء من مادة علم السياسة واستندوا في ذلك عل حجج منها:

-أن علم السياسة يدور حول دراسة الدولة ولا يمكن أن تقوم علاقات دولية بغير وجود الدولة .

-أن دراسة السياسة الخارجية جزء أساسي من مادة العلاقات وهذه السياسة الخارجية مرتبطة بنظام الحكم داخل الدولة الذي هو جزء من مادة علم السياسة، إذن فالعلاقات الدولية هي جزء من علم السياسة [1]

إن العلمان هما مادتان مترابطتان لا يجوز الفصل بينهما كما لا يجوز الخلط بينهما فلكل منهما مجال اختصاصه بالرغم من التقائهما في بعض النقاط [2].

1-صلاح أحمد هريدي،المرجع السابق،الصفحة:75

2-محمد منذر،المرجع السابق،الصفحة:23

تضمنت تقارير المؤتمرات العلمية التي نظمتها هيئة اليونسكو لبحث موضوع العلوم السياسية أن مادة العلاقات الدولية تشمل ثلاث مواد فرعية لكنها متصلة هي:

-السياسة الدولية: تتناول دراسة السياسات الخارجية للدول وتفاعل تلك السياسات بعضها ببعض.

-التنظيم الدولي: ويشمل دراسة أهم المنظمات الدولية.

-القانون الدولي: ويتناول دراسة القواعد القانونية التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض وعلاقتها بالتنظيمات الدولية.

الفرع الرابع:العلاقات الدولية والسياسة الخارجية:

يمكن فهم السياسة الخارجية لدولة من الدول على النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى التأثير في البيئة الخارجية لدولته أو أنها منهج العمل الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع بهدف تثبيت موقف دولي أو تفسيره في النظام الدولي بما يتفق والهدف أو الأهداف المحددة سلفا, فهي سلوك الدولة السياسي الخارجي والذي يعبر عن إرادة الدولة ومصالحها اتجاه غيرها من الوحدات السياسية أو الدول خلال فترة زمنية معينة ولتحقيق أهداف محددة.

فالدولة عندما تضع سياستها الخارجية تضع في اعتبارها المصلحة الوطنية بالدرجة الأولى وتستند في ذلك على مقوماتها الداخلية وظروفها التاريخية وأوضاعها الجغرافية والإستراتيجية.

إن صلة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وثيقة حيث أن العلاقات الدولية هي نتيجة للسياسات الخارجية، فالسياسة الخارجية تعد بمثابة الأداة الأساسية التي يتم من خلالها عملية اتصال الدولة وتفاعلها مع بيئتها الإقليمية والعالمية قصد التأثير في الأخيرة لصالحها[1].

---

[1]-تامر كامل الخزرجي،العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات،الطبعة الأولى،الصفحة:63

لعل أوضح ما يمكن أن يقال عن السياسة الخارجية والعلاقات الدولية هو ما ذكره "سوندرمان" في العلاقات الدولية حيث يقول :"إن تخطيط الدولة لسياستها خارج حدودها هو بمثابة سياسة خارجية إذا ما اعتبرت من وجهة النظر الدولة نفسها وهو بمثابة علاقة دولية إذا نظر إليها من وجهة النظر العالمي الأوسع[1] .

الفرع الخامس:العلاقات الدولية والدبلوماسية:

تعرف الدبلوماسية بأنها علم وفن المفاوضات ،أو هي توجيه العلاقات الدولية أو هي مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية والتوفيق بين مصالح الدول وذلك بإجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات[2].

فالدبلوماسية هي مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسيم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقة بين أشخاص القانون الدولي وتبين حقوقهم وواجباتهم وامتيازاتهم وشروط ممارسة مهامهم الرسمية والأصول التي يترتب عليهم إتباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه ،وهي فضلا عن ذلك علم وفن تنظيم وإدارة العلاقات وتمثيل الحكومة وحماية مصالح الدولة الوطنية لدى حكومة بلد أجنبي والتي يمارسها المبعوثون الدبلوماسيون من خلال المفاوضات.

ويستخدم مصطلح الدبلوماسية أحيانا للدلالة على معرفة العلاقات الدولية والمصالح التابعة لكل دولة والمعاهدات والاتفاقيات التي تنظم علاقة الدول ببعضها ، إذن فإن النشاطات التي يمارسها الدبلوماسيون تعد جزءا من العلاقات الدولية بين الأمم والدول ،إذن الدبلوماسية هي وسيلة وليست غاية وهي أداة مجندة لخدمة وإنجاح أي خيار تقره السلطة بأقل الكلف وتجنيبها المضار وهي نشاط يهدف إلى تجنب الحرب في العلاقات بين الدول .

إن الدبلوماسية لها دور في تعزيز التعاون وتفادي الحرب ،لكن تشديدها على المساواة والتعاون بين الأطراف لا يمكن أن يقره واقع العلاقات الدولية.

1-محمد علي القوزي،المرجع السابق،الصفحة:12

2-عمر سعد الله،معجم في القانون الدولي المعاصر،الطبعة الأولى ديوان المطبوعات الجامعية2005 الصفحة:224

الفرع السادس:العلاقات الدولية والأمن القومي:

الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية .

إن معظم الدول عندما تضع سياستها الأمنية وخصوصا الخارجية منها تنطلق من مدى الانسجام أو التناقض بين مصالحها وغيرها من الدول وبالتالي نوعية العلاقات السائدة بينها.

كما أن العلاقة بين العلاقات الدولية والأمن القومي عبرت عن نفسها بصيغ متعددة فمؤتمرات الأمن ونزع السلاح وحظر التجارب النووية كلها صيغ تتوسم إرساء نمط من العلاقات الدولية قائمة على أساس التعاون السلمي.

المبحث الثاني: دراسة العلاقات الدولية.

المطلب الأول: النظريات والمناهج المتبعة في دراسة العلاقات الدولية.

للنظرية في العلوم الاجتماعية عامة وفي العلاقات الدولية خاصة وظيفتان أساسيتان هما:

-توفير أفضل وسيلة منهجية من أجل تدوين ما هو معروف سابقا.
-توفير الأساس الذي منه يمكن الانطلاق للحصول على مزيد من المعرفة وتدوينها.

ونظرا للنظام الدولي الذي يحدد طبيعة العلاقات الدولية ليس كلا متكاملا إنما تسوده الخصوصيات وأحيانا التناقضات لذلك تعددت النظريات في العلاقات الدولية وتنوعت في تحديد الأسس التي تقوم عليها وذلك يعني اختلاف مناهج الدراسة والتحليل.

يمكن تصنيف النظريات تصنيفا ثنائيا، و ذلك في التصنيفات التالية:

الفرع الأول:النظرية الفلسفية والنظرية التجريبية.

تنطلق الأولى من مسلمات بناءا على قيم محدودة أخلاقية وأدبية بهدف بناء نظام دولي، يما تنطلق الثانية من حالات محدودة دون أن تهتم إلى إطلاق أحكام عامة.

الفرع الثاني:النظرية العامة والنظرية الجزئية.

الأولى تهدف من خلال نظرتها الكلية إيضاح وتفسير مختلف الظواهر الدولية ،أما الثانية الجزئية فإنها تتناول جانبا أو شكلا من الظواهر أو التفاعلات الدولية كنظرية صنع القرار.

الفرع الثالث:النظرية الإستنتاجية النظرية الاستقرائية.

تنطلق الأولى من فرضيات ومسلمات معينة لاستكشاف قواعد سلوكية محددة فهي تنطلق من الخاص إلى العام كأن تنطلق من صنع القرار إلى النظام الدولي [1].

الفرع الرابع:نظرية اتخاذ القرار(صنع القرار).

وهي من أكثر النظريات التي تلقى اهتماما في دراسة العلاقات الدولية وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة.فاتخاذ القرار هو عملية متتابعة المراحل وتشمل عددا من الأطراف الفاعلين في قرارية معينة تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار ،فالسياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات تتخذ من قبل أولئك الأشخاص الذين يتولون مناصب رسمية في الدولة .

ويؤثر في هذه الأطراف المتفاعلة عدد من العوامل مثل:الدوافع ومجالات الخبرة والاختصاص ونمط الاتصالات والأهداف[2].

1- محمد منذر، المرجع السابق، الصفحة:26

2-محمد تامر الخزرجي،المرجع السابق،الصفحة:85و96

إلا أنه تم توجيه انتقادات لهذه النظرية :
-أن الكيفية التي يعالج بها موضوع الدوافع في اتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة أو محددة، فالدوافع الشخصية يصعب إبراز تأثيرها في اتخاذ القرار.
-أن هذا المنهاج لم يتعرض لتحديد نوعية التأثيرات المتبادلة والارتباطات القائمة بين مختلف العناصر والمتغيرات الرئيسية في اتخاذ القرار.

مما دفع البعض إلى القول بأن كل ما يمكن عمله وفق هذا المنهج هو التنبؤ بأنه تحت ظروف معينة ثمة قرارات أو سياسات معينة تكون أكثر احتمالا من غيرها وفي ما عدى ذلك فإن قدرتها على التنبؤ السليم غير موجودة ، بالإضافة إلى ذلك فإن قدرة هذا المنهج تنحصر أساسا في التحليل اللاحق أي بعد أن يتم اتخاذ القرارات الخارجية فعلا،وليس التنبؤ قبل اتخاذ القرار[1]

بالإضافة إلى ذلك توجد مناهج أخرى لدراسة العلاقات الدولية منها: منهج تحليل النظام.

منهج تحليل النظام:

يقوم هذا المنهج على تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية وهذا للتوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذا النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها وكذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل لآخر.وقد تعرض هذا المنهج لعدد كبير من الانتقادات منها:

-أن البحث عن قوانين عامة ينطوي على مغالطة ، إذ أن أقصى ما يمكن التوصل إليه هو اتجاهات في ظل تحفظات معينة مما يجعل من استنتاج قوانين سببية أمرا غير ممكن.

1-صلاح أحمد هريدي،المرجع السابق،الصفحة:35

-أن علماء العلاقات الدولية من أنصار هذا المنهج يريدون الوصول إلى مستوى من التحليل النظري الذي يتيح لهم القدرة على التنبؤ الدقيق بتطورات المستقبل ،والتنبؤ لا يصبح ممكنا إلا في تلك المجالات التي يقل فيها عدد المتغيرات إلى أدنى حد ممكن وبشرط أن يكون في الإمكان حصر عدد المتغيرات وبدون توفر هذين الشرطين يصبح التنبؤ أمرا مشكوكا في قيمته .

-أن هذا المنهج يفترض أن السياسة الخارجية تتخذ وفقا لأسس علمية معينة بالشكل الذي يتيح استنتاج قوانين عامة تستطيع أن تفسر ما يحدث ، إلا أن الواقع خلاف ذلك لأن الذي يتحكم في اتجاه هذه السياسات هي ضغوط وقوى ومؤثرات ومتغيرات لا صلة لها بهذا المنطق[1] .

الفرع الخامس: نظرية المباريات.

هي أكثر الأساليب المتطورة والمستخدمة في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية وهي تقوم على تخيل أزمات دولية حقيقية أو وهمية وإسناد أدوار محددة لعدد من الأطراف بتحليل كافة أبعاد الأزمة وعمل نطاق واسع من القرارات البديلة التي تصلح لحل هذه الأزمات،تقوم الفكرة العامة لنظرية المباريات على افتراض أن الصراعات تنقسم بطبيعتها إلى فئتين رئيسيتين:صراعات تنافسية وصراعات غير تنافسية.

وترى أن صنع القرار يتضمن درجة معينة من العقلانية فكل لاعب يسعى لنيل مكاسب قصوى وأن نتيجة المباراة التنافسية أو التعاونية لا يرتبط ارتباطا وثيقا بخيارات اللاعب أو اللاعبين المقابلين.

1-صلاح أحمد هريدي،المرجع السابق،الصفحة:92

فأي مسلك يختاره اللاعب (أ) أو مجموعة اللاعبين في فريق (أ) يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أولويات واختيارات اللاعب (ب) أو مجموعة اللاعبين في فريق (ب).

فتهتم هذه النظرية بالمواجهات بين المصالح فبالنسبة للصراعات التي تكون مصالح أطرافها متعارضة ،فإن الكسب الذي يتحقق لمصلحة أحدها يمثل في نفس الوقت وبنفس الدرجة خسارة لطرف الآخر.

أما فيما يخص الصراعات غير التنافسية فإن المصالح تكون متداخلة إلى حد يسمح بتقديم التنازلات والوصول في النهاية إلى نقطة اتفاق وسط ،أي يمكن للصراع أن يصير تعاونا[1].

لكن عيب هذه النظرية أنها تقوم على افتراض مواقف معينة قد لا تحدث في الواقع كما يمكن أن تحدث،لكن الدول فيها تتصرف بطريقة مخالفة تماما.

---

(1)-تامر كامل الخزرجي،المرجع السابق،الصفحة:39

المطلب الثاني: المدارس التي تناولت العلاقات الدولية.

برغم هذا التصنيف للنظريات في العلاقات الدولية تبقى هناك صعوبات سببها تعدد المتغيرات الدولية التي حاول بعض الباحثين جمع هذه المفاهيم الفكرية المتناقضة في تيارات أساسية في العلاقات الدولية هي:

الفرع الأول: التيار الماركسي.

ينطلق من رؤية ماركسية للعلاقات الاجتماعية التي ترتكز على الصراع الطبقي المرتبط بعلاقات الإنتاج فكذلك الروابط الدولية تقوم على تناقضات طبقية تسمح لنا بدراسة العلاقات الدولية من حيث أن السياسات الخارجية لبلد ما مرتبطة بصراع الطبقات الموجودة داخل البلاد وهذا الصراع هو الذي يوجه السياسة الخارجية وبذلك لا تكون السياسة الخارجية سوى استمرار للسياسة الوطنية باعتبار أن أطراف اللعبة الدولية هم مالكو الرأسمال الذين يختفون وراء الدولة.

الفرع الثاني:التيار الأنجلوساكسوني.

ويجمع عدة أفكار هي:

-أن المجهود الذي يميل لتجيع الدراسات التي تمثل أهمية بالنسبة للعلاقات الدولية هو في النهاية قريب من مهمة تجميع كل الاختصاصات سواء كانت إنسانية، اجتماعية ،طبيعية وأن هذا العلم هو في نفس الوقت تاريخ وفلسفة وفن .

-جوهر السياسة العالمية مطابق لجوهر السياسة الوطنية وهو الصراع من أجل السلطة والاختلاف فقط في البيئة التي يقوم فيها الصراع.

-وجود اختلاف جذري بين الوسط الداخلي والوسط الدولي ليصبح هناك علم سياسة داخلي وهو علم السلطة ،وعلم السياسة خارجي وهو علم غياب السلطة وهو ما يفسر اللجوء الشرعي إلى العنف في العلاقات الدولية.

-دراسة العلاقات الدولية من زاوية علم الاجتماع.
-الاستقرار ليس نتيجة رغبة في السلام بل لوجود شرعية عامة في النظام القائم على توافق دولي حول طبيعة الإجراءات المستخدمة وحول الأهداف والسبل الجائزة أو المسموح بها في السياسة الخارجية،بينما النظام غير المستقر "الثوري" يتميز برفض إحدى الدول الرئيسية في النظام لقواعد اللعبة.

الفرع الثالث:المدرسة الفرنسية.

هناك أربع عوامل تقوم بدور مهم في تكوين العلاقات الدولية:

-القوى العميقة وتشمل الأوضاع السكانية والأوضاع الاقتصادية،والعوامل النفسية.
-الأزمات الحربية الكبرى.

-فمجموع هذه العوامل يشكل العلاقات الدولية،فبالإمكان صهر هذه التيارات بعدد من المدارس لكل منها دعاتها ومفكروها وأفكارها ومفاهيمها محتفظة باستقلاليتها عن غيرها من المدارس ومعبرة عن مرحلة من مراحل تطور العلاقات[1].

الفرع الرابع:المدرسة المثالية (تبلورت كمدرسة بعد الحرب العالمية الثانية).

ينطلق أصحاب هذه المدرسة في دراستهم للعلاقات الدولية من مقدمات عقائدية أو أخلاقية أو ميتافيزيقية للانتهاء بالتحليل الفلسفي للقول بما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية متى تكون فاضلة أو مثالية فهم يعتبرون الضمير الإنساني هو الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية وفي ضبط العلاقات الدولية ووقف المثاليون موقف رفض لمجموعة المبادئ السائدة في المجتمع الدولي مثل: مبدأ توازن القوى وطرحوا مبادئ مقابلة.

---

(1)-محمد منذر،المرجع السابق،الصفحة:29

فهم لا يحللون الواقع كما هو،بل وفقا لتصوراتهم لنظام مثالي يتلاءم مع القيم والمبادئ التي يعتنقونها أي تصور وجود نظام دولي قائم على حكم القانون والخضوع لسلطة التنظيم الدولي في كل ما يتعلق بشؤون المجتمع الدولي ،وركزوا على دور العقل في إدارة الشؤون العالمية ،ورأوا أن نشر العلم ينعكس على الإنسان بالتصرفات السليمة .وبعض المثاليين نهجوا نهجا قانونيا في تحليل العلاقات الدولية ،أي درسوا الموضوع من زاوية القانون الدولي أكثر من أي شيء آخر،فركزوا على المعاهدات والاتفاقات الدولية من حيث التزام الأطراف والجزاءات وعلى المسؤولية والتمييز بين ما هو مشروع أو غير مشروع والتكييف القانوني للحرب والاعتراف وكيفية تسوية المنازعات ،أي اهتموا بالحكم على مدى قانونية السلوك ورأوا أن احترام الحقوق والالتزامات وسيلة للحفاظ على السلام العالمي.ولم يتعرضوا لتحليل العوامل والمتغيرات الخارجية التي تؤثر في نماذج السلوك الخارجي لكل دولة،إلا أن هذا المنهج لا يمكن التركيز عليه لأن العلاقات لا مكن النظر إليها بعيدا عن صبغتها السياسية وتجميدها في إطار من القواعد القانونية الشكلية .فإن كان لاشك أن هناك إطار قانوني يحيط بالعلاقات الدولية إلا أن القوى

والمؤتمرات التي توجهها وتتحكم فيها لا تمت إلى النواحي القانونية بصلة فالذي يتحكم في هذه العلاقات هي المصالح القومية والاستراتيجية للدول.

إذن فالمدرسة المثالية عجزت عن تحديد الدوافع التي تحرك الدول نحو العدوان والحرب،فالتصورات المثالية لا يمكن أن تشكل بذاتها نظرية أو هيكلا محددا يمكن تحليله والتعرف على الجوانب المختلفة التي تحكم عمله لأن تلك التصورات لا تعكس الأوضاع الحقيقية للمجتمع الدولي الذي لا يزال يعلق أهمية كبرى على القوة.

الفرع الخامس:المدرسة الواقعية.

لقد تحولت أحداث الحرب العالمية الثانية و التطورات التي رافقتها التفكير من المثالية إلى الواقعية ،أي من القانون والتنظيم إلى عنصر القوة أي انتقال الاهتمام من دراسة المنظمات الدولية والقانون الدولي إلى دراسة السياسة الدولية.

وتستقي الواقعية مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي بتركيزها على الدولة كأساس وكوحدة للتحليل وهنا يظهر المنهج التاريخي كمنهج لدراسة العلاقات الدولية فدراسة جذور العلاقات الدولية وامتداداتها التاريخية أمر ضروري لاستيعاب الملابسات التي تحيط بالعلاقات الدولية في أشكالها المعاصرة ،على أساس أن الحاضر إنما يعكس الماضي وأن المستقبل هو محصلة لقانون أزلي يتحكم لوحده في تطور الظواهر والتحولات الاجتماعية المختلفة ،وهو القانون التاريخي[1].

فأنصار هذا المذهب يعتقدون بأنه يحقق عدة مزايا منها:

-القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء فشل أو نجاح سياسات خارجية في وقت معين واستخلاص دلالات عامة لأنماط السلوك الدولي المختلفة.

-أن استخدام المنهج التاريخي يؤدي إلى تفهم أكبر وأعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدولة وانتقالها من نظام لآخر.

إلا أن هذا المنهج لا يخلو من سلبيات من أن الأحداث التاريخية متداخلة مما يجعل من الصعب عمليا تحديد القوى الرئيسية التي تتحكم في العلاقات الدولية عند أي مرحلة من مراحل تطورها ،إذن ركز أصحاب النظرية الواقعية على الإمكانية المتوفرة للدول لما لها من دور هام في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرتها على التأثير في سلوك الآخرين.

---

(1)-محمد تامر الخزرجي،المرجع السابق،الصفحة:75

إن القوة وميزان القوى والمصلحة القومية تشكل جميعها المنطلقات الأساسية للمدرسة الواقعية ،فذهب فريق إلى التركيز على القوة واعتبروا أنفسهم الأكثر اتصالا بالواقع الدولي والمعبرين عن أوضاعه ويرون أن جوهر سياسة الدولة لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق واحد لا بديل عنه هو مفهوم القوة والتي يعنى بها مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة ،وهي ليست بالضرورة مرادفة للعنف بأشكاله المادية والعسكرية بل هي الناتج النهائي في لحظة ما لعدد من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكانيتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول .لذلك على الدولة أن تحافظ على قوتها وتزيد منها لأن ذلك يعني القدرة على خوض الحرب ،ومن هنا تنظر هذه النظرية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستقلالها بغض النظر عن التأثير التي تتركها في مصالح الدول الأخرى،كما أنهم أهملوا دور باقي المؤثرات ،فالقوة وحدها لا تستطيع أن تكون أداة تحليل.
هذا الاتجاه تعرض للنقد لعدم تحديد مفاهيم القوة والتمييز بين القوى التي تأتي كناتج سياسي والقوة التي تؤثر كدافع محرك،فلكل واحد من هذه المفاهيم يبرر حقائق ويرتب نتائج تختلف في طبيعتها ومضمونها .

وذهب آخرون إلى أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية ،بمعنى أن المصلحة القومية هي محور الارتكاز والقوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول.
فهذا المنهج يجرد أهداف السياسات الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة أو غير الواقعية كما أن فكرة المصالح القومية توضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذي قد يصيب الزعامات السياسية والأنماط الاديولوجية المسيطرة ، بمعنى :أيا كانت طبيعة الاختلاف في العوامل السياسية والإستراتيجية والاديولوجية والطبيعة التي تؤثر في الأوضاع المتميزة لكل دولة وتدفعها إلى الصراع والتعاون مع غيرها من الدول فإن

المصلحة القومية هي التي تحدد السلوك الخارجي لأي دولة عضو في المجتمع الدولي .

إلا أنه يؤخذ على هذا المنهج أنه يبالغ في تصوير السلوك الخارجي بحيث يجعله سلوكا رشيدا موجه بالدرجة الأولى إلى حماية المصالح القومية للدولة في حين أن هناك سياسات تتحدد من دوافع شخصية ،كما أنه يجعل مصادر السلوك الخارجي للدول هو كامل واحد (المصلحة القومية) في حين أن تغير المعتقدات الاديولوجية والأجهزة السياسية الحاكمة يتبعه في كثير من الأحيان تغيير في مضمون السياسات الخارجية[1].

في حين ذهب اتجاه آخر إلى أن تساوي القوى هو أحدى السبل الهامة لإقامة السلام والاستقرار ،فالتوازن الذي تعنيه هذه النظرية هو توازن واقعي بمعنى أنه تعبير عن حالة من الاستقرار النسبي المؤقت ،الذي قد يختل تحت تأثير بعض العوامل فاسحا الطريق أمام ظهور توازن مؤقت جديد،فالدلو غالبا ما تتبع سياسات تضمن لها الحصول على أفضل وضع ممكن في إطار التوازن الدولي القائم ،وتحاول الإبقاء على أوضاع التوازن الدولي.

كما أن الطبيعة المزدوجة لفكرة التوازن من حيث أنها تجمع بين الأساس النظري لما يجب أن يكون عليه سلوك الدول والذي يتصف بالميل إلى التوازن يخلق أفضل إطار لتفهم العلاقات الدولية.

يؤخذ على هذا الاتجاه أن تحليل العلاقات الدولية في إطار فكرة التوازن والاستقرار يتجاهل حقيقة جوهرية وهي أن بعض المحاولات أو الجهود التي تبذلها الدول قصد تحقيق التوازن قد تنتهي في اتجاه مغاير أي قد تؤدي إلى إحداث أوضاع التخلخل وعدم الاستقرار كما أن هذا الاتجاه يتجاهل الدوافع التي تحرك الدول ،إذ لا يمكن الاعتماد على فكرة التوازن لوجود متغيرات لا يمكن التعرف عليها فضلا عن صعوبة قياسها وتحليلها وصعوبة الحكم على نظام إذا ما كان في حالة توازن أو عدم توازن[2].

---

(1)و(2)-صلاح أحمد هريدي، المرجع السابق،الصفحة:24و3

فهذه هي مختلف المناهج في المدرسة الواقعية وما تعرضت له من انتقادات والتي ساهمت في إضعاف موقع المدرسة الواقعية وتبيان عجزها في دراسة العلاقات الدولية مما دفع لظهور مدرسة أخرى هي الواقعية الجديدة التي اعتبرت امتدادا لها ولكنها تتطور عنها من حيث انفتاحها على العلوم الاجتماعية الأخرى مستفيدة منها.

الفرع السادس:المدرسة السلوكية.

وهي نظرية تحاول دراسة تأثير عدد قليل من المتغيرات على أكبر عدد ممكن من الحالات بشكل منتظم لاستخراج أوجه وأنماط التشابه والتكرار الضرورية لبناء نظرية ،فهي بذلك تحاول الربط بين الظواهر السياسية والاجتماعية لتخرج بنتيجة مؤداها أن السلوك السياسي هو جزء من سلوك اجتماعي عام فأدخلت هذه النظرية العديد من العلوم الأخرى كعلم النفس والاجتماع.

فتنصب الدراسة على الفرد وليس على الوحدات السياسية الكبيرة، وهذا بهدف تحديد كل ظواهر العلاقات الدولية على أساس من السلوك الملحوظ وذلك في محاولة للنظر في سلوك الفاعلين في العلاقات الدولية كأفراد ولهم عواطف وميول(1)فهذا المنهج يقوم على استخدام علم النفس في تفهم العوامل التي تحيط بالتغير في التراكيب الاجتماعية للدول وانعكاسات هذا التغيير على قوتها السياسية منطلقين من أن سلوكيات الدول هي أساسا سلوكيات الأفراد والجماعات باعتبار سلوك البشر هو جوهر العلاقات السياسية .ومن بين النظريات التي أخذت بأفكار المدرسة السلوكية في دراسة العلاقات الدولية نظرية اتخاذ القرار و منهج تحليل النظام .

---

(1) -محمد تامر الخزرجي،المرجع السابق،الصفحة:85و96

إن التوجهات الرئيسية للعلاقات الدولية تنطوي على السياسات المنتهجة من طرف الدول أو التي تفرض عليها إذا كانت دول ناقصة السيادة، لكن هذه التوجهات لا تنتهجها الدول إلى بناءا على عوامل عدة تتغير بتغيرها و تستقر باستقرارها، و من شك أن هذه العوامل لا يمكن لها أن تستقر في ظل التطور التكنولوجي و التقنيات الحديثة.

الفصل الثاني

المبحث الثاني: تطور العلاقات الدولية:

نشأت العلاقات الدولية منذ نشأة الجماعات البشرية حيث كانت تقوم علاقات وروابط الجوار مع القبائل بعضها ببعض.كما كانت الحرب تمثل أحد أشكال هذه العلاقات وتطورت هذه العلاقات لتشمل تبادل المنافع وحل النزاعات التي كانت تقوم بسبب التنازع على أماكن الصيد ومصادر المياه وإن كان كثير من العلماء يرون أن العلاقات الدولية بمفهومها الحديث لم تنشأ إلا مع نشأة الدول ،أي لم يكن لها وجود قبل مؤتمر واستفاليا 1648 .

المطلب الأول: العلاقات الدولية في العصر القديم.

الحقيقة أن العلاقات الدولية ترجع لما قبل التاريخ بأجيال عديدة، حيث توضح الاكتشافات الأثرية على وجود علاقات دولية قبل الميلاد، أين كانت الجماعات البدائية تشعر بالحاجة للتفاوض مع الجماعات البدائية الأخرى قصد وقف القتال لنقل الجرحى ودفن الموتى وتبادل الأسرى.

فقد عرفت الحضارات القديمة بوادر العلاقات الدولية، لكنها كانت تتسم بعدم الديمومة وارتباطها بالحرب كوسيلة لحل النزاعات.

الفرع الأول:العلاقات الدولية عند الفراعنة.

كانت الحضارة المصرية القديمة القائمة على ضفاف النيل صاحبة علاقات دولية مع من جاورها من الحضارات، وكانت سياستها الخارجية قائمة على:

-مبدأ توازن القوى مع إمارات سوريا وفلسطين، بحيث تثير النزاع بين هذين الكيانين لتفادي تحالفهما ،وعدم ظهور قوة تفوق قوة مصر الفرعونية.

-تقديم المعونات المالية والهدايا لملوك وأمراء البلاد المجاورة.

-المصاهرة والزواج وقبول شباب البلاد المجاورة لتوثيق الروابط مع الحضارات المجاورة [1] .

---

(1)-صلاح أحمد هريدي،المرجع السابق،الصفحة:77

وأبرز مثال لما وصلت إليه مصر الفرعونية في العلاقات الدولية معاهدة التحالف التي أبرمها "رمسيس الثاني"مع "خانيسار" ملك الحثيين سنة1279 وكانت أهم بنود هذه المعاهدة:

-مبدأ السلام الدائم بين الدولتين.

-التحالف الدفاعي ضد أي عدوان خارجي.

-تسليم اللاجئين السياسيين.

كما أن الفراعنة أبرموا عدة معاهدات مع ملوك وقادة الشعوب المجاورة ويمكن تصنيفها ضمن ثلاث فئات:-معاهدات تبعية-معاهدات تحالف-معاهدة حماية.

الفرع الثاني:العلاقات الدولية في بلاد الرافدين.

يضرب المثل في هذه الحضارة بمعاهدة أبرمت حوالي3100 قبل الميلاد بين "أيناتم" الحاكم المنتصر لمدينة لاجاش مع ممثلي شعب "أوما" وقد نصت تلك المعاهدة على حرمة الحدود التي اعترف بها شعب "أوما" أي تم تنظيم الحدود بين الدولتين وتضمنت شرطا يقضي بتسوية المنازعات التي تقوم بها عن طريق التحكيم[1].

الفرع الثالث:العلاقات الدولية في الحضارة الهندية والصينية.

في الهند وجد قانون "مانو" الذي وضع حوالي 1000 سنة قبل الميلاد وجاء فيه ما يسمى اليوم قانون الحرب والقانون الإنساني فقد حرم"مانو" قتل من استسلم وكذا العدو النائم أو الأعزل والشخص غير المحارب وحتى العدو المشتبك مع خصم آخر.

وفي مجال القانون الدبلوماسي يقول "مانو" :"الفن الدبلوماسي يتجلى في تجنب الحرب وتدعيم السلم"[2].

---

(1)و(2)-بن عامر تونسي ،المجتمع الدولي المعاصر،الطبعة الخامسة،ديوان المطبوعات الجامعية2004 الصفحة:9و11

كما عرفت الصين بعض القواعد المنظمة لمراسيم استقبال الحكام والسفراء.ولا تفوتنا الإشارة إلى مجيء الديانة اليهودية التي كانت تدعو للمساواة والعدل، إلا أن اليهود اتصفوا بالانعزالية والتعالي على الشعوب الأخرى وكانوا يرفضون الدخول معهم في علاقات سلمية ، وعدم تقيدهم في الحروب بأي مبادئ.

الفرع الرابع:العلاقات الدولية عند اليونان.

كان المجتمع اليوناني متكونا من عدة مدن مستقلة إلا أن سكانها ينتمون لحضارة مشتركة مما فرض عليها ضرورة إيجاد أساليب وطرق سلمية لتحقيق التحالف وحماية التجارة وإدامة السلم وحل المشاكل وتسوية المنازعات وتبادل الدبلوماسيين الناجمة عن تعاملاتهم المستمرة وأدى ذلك إلى تمكنهم من إرساء أساليب المفاوضات وحل المنازعات وتبادل الدبلوماسيين،فكانت العلاقات بين المدن تتصف بالثبات والنظام قائمة في وقت السلم على التعاهد وتبادل البعثات المؤقتة ،فإذا قام خلاف بينها لجأت إلى التحكيم.

أما في زمن الحرب فكانت العلاقة تخضع لبعض القواعد المفترض احترامها من المحاربين فالحرب لا تبدأ إلا بعد إعلانها واعتبار المعابد أماكن مصونة الحرمة ،وعدم جواز الاعتداء على الجرحى والأسرى.

يمكن اعتبار علاقات المدن اليونانية فيما بينها علاقات داخلية وهذا لأن المدن كانت بينها ورابط كثيرة مما يضفي على العلاقات صفة الداخلية أكثر مما هي خارجية.أما في علاقة المدن اليونانية مع غيرها فإنها لم تعترف لتلك الدول بتلك الحقوق لأنها كانت تراها أقل شأنا فكانت الحرب هي أساس العلاقة بين اليونان والشعوب الأخرى.

الفرع الخامس:العلاقات الدولية عند الرومان.

كانت الإمبراطورية الرومانية تفضل استعمال القوة في علاقاتها الخارجية على الاستعانة بالدبلوماسية ،لكن وبالرغم من ذلك فقد أبرمت روما مع المدن التي تغلبت عليها ونحتها نوعا من الحكم الذاتي (معاهدات الحكم الذاتي) [1].

ووضع الرومان قانونا ينظم علاقتهم مع الغير وهو قانون الشعوب وسمي القاضي الفاصل في النزاع بقاضي الغرباء ،ومع تطور الإمبراطورية نشأ ما يسمى بقانون الأجانب المستقلة قواعده عن قانون الشعوب وطبقت قواعده على سكان الأقاليم التي كان يتم فتحها.

وكان مجلس الشيوخ في البداية يتولى إدارة السياسة الخارجية لروما ثم انتقلت هذه السلطة إلى الإمبراطور الذي يستشير مجلس الشيوخ ،كما وجد ديوان خاص بالشؤون الخارجية مهمته الأولى رعاية العلاقات الدولية بين روما وغيرها من الدول الأجنبية وفض النزاعات ،كما أبرمت بعض المعاهدات مع الشعوب المغلوبة فكان للرومان نفس طابع العقلية اليونانية ،لكن لما ضعفت الإمبراطورية الرومانية وانقسامها إلى قسم غربي وآخر شرقي تحولت سياستها الخارجية من عسكرية إلى دبلوماسية فارتكزت سياسة روما الشرقية على:

-التفريق بين جيرانها وإضعافهم.
-شراء صداقة القبائل المجاورة عن طريق الهدايا.
-نشر الدين المسيحي.

---

(1)-صلاح أحمد هريدي،المرجع السابق،الصفحة:81

يمكن القول أن العصر القديم تميز بقلة العلاقات بين الدول وهذا لصعوبة الاتصال وتفضيل سياسة العزلة، واعتقاد كل دولة أنها متميزة عن بقية الشعوب ونتيجة لذلك كانت العلاقات القائمة بين الدول تقوم على أساس التمييز بين الجماعات.

وبالرغم من ذلك تعتبر العلاقات التي كانت تربط المجتمعات البدائية فيما بينها جزءا لا يستهان به في مشوار تطور العلاقات الدولية.

المطلب الثاني:العلاقات الدولية في العصرين الوسيط و الحديث.

لا تتميز القرون الوسطى في بدايتها عن العهد القديم إذ ظلت فكرة الحق للأقوى هي السائدة ومما ساعد على ذلك سقوط الإمبراطورية الرومانية وتقسيمها إلى عدة ممالك وإمارات اتسمت العلاقات فيما بينها بالحرب خاصة .كما أن ظهور النظام الإقطاعي جعل الملك لا يستطيع أن يعبر عن كامل الإرادة لمملكته فأدى ذلك إلى عدم إمكانية إيجاد علاقة دولية(1).

الفرع الأول: المسيحية و العلاقات الدولية.

أول ما ظهر كأثر لانتشار تعاليم المسيحية قيام الرابطة الدينية بين الدول في شكل عصبية دينية و نشأ ما يسمى " الأسرة الدولية المسيحية " التي يتساوى جميع أعضاءها في الحقوق و الواجبات . [2].

---

(1) -بن عامر تونسي، المرجع السابق، الصفحة:31.
(2) – عمر صدوق المرجع السابق .ص.17

لكن بانتشار مبادئ الديانة المسيحية التي تدعو إلى السلام ومحبة الناس على أساس أن المجتمع البشري واحد لا فرق فيه، ساعد على تطبيق العلاقات بين الممالك الأوروبية تحت زعامة البابا روحيا إضافة إلى نبذ الحرب رغم اختلافهم في تحريمها إلا أنهم توصلوا للتفرقة بين الحرب المشروعة وهي الحرب الدفاعية التي تهدف للقضاء على الظلم وإعادة السلام ،وبين الحرب غير المشروعة التي تهدف إلى السبي والغنائم.

ولعل من أهم إسهامات المسيحية في العلاقات الدولية ما يلي:

-السلم الإلهي: وهو حماية مفروضة لرجال الدين والرهبان والراهبات.

-الهدنة: أي تحريم الحرب تحريما قاطعا في فترات وأيام من السنة.

-التحكيم البابوي: وكان يقوم به البابا عن طريق حل المنازعات التي تقع بين الدول والملوك والأمراء ،وأوضح مثال على ذلك القرار الذي أصدره البابا اسكندر السادس عام 1492 بتقسيم العالم الجديد(أمريكا) بين إسبانيا والبرتغال بعد أن اشتركتا في الكشف عنه.

غير أنه جاء وقت شعرت فيه دول أوروبا بضرورة التخلص من سلطات الكنيسة وذلك عن طريق تحقيق وحدانيتها الداخلية والقضاء على النظام الإقطاعي وكذا توطيد العلاقات بينها على أساس المصالح المشتركة.وظهرت حركة الإصلاح الديني وانقسم العالم المسيحي إلى قسمين:قسم يؤيد بقاء الكنيسة وهو المذهب الكاثوليكي وقسم يؤيد الحركة وهو المذهب البروتستانتي،ودخل الفريقان في حروب دامت أكثر من100 سنة كان أخطرها حرب الثلاثين عاما والتي انتهت بإبرام معاهدة واست فاليا ،كما أن ظهور الإسلام وتهديده بانتزاع الريادة العالمية على حساب المسيحية ساعد على عودة نوع من الوئام بين الأوروبيين.

هذا فيما يخص الحضارة الغربية فماذا عن الحضارة الإسلامية؟

الفرع الثاني:الإسلام والعلاقات الدولية.

قبل ذلك نشير إلى نوع من العلاقات الدولية قبل مجيء الإسلام بين العرب ،فقد دفعتهم ظروف ومعطيات بيئية إلى التعاون فيما بينهم (أي بين القبائل) حيث أن العرب قاموا ببناء علاقات تفاعل سلمي مع الشعوب المجاورة نتيجة لظروف اقتصادية دفعت العرب للسفر وممارسة التجارة مع الأقوام والشعوب الأخرى وإقامة علاقات وارتباطات معها ، فوجدت المفاوضات لحل المشاكل وعقد الصلح بعد الحرب وعقد المعاهدات التجارية مع الأقوام العربية وغير العربية التي كان موطنها على حافة شبه الجزيرة مثل: الشام واليمن.

بعد مجيء الإسلام توحد العرب في دولة عربية إسلامية لها مكانتها ونفوذها في العالم وامتدت رقعتها فزاد احتكاكها بالشعوب والدول القائمة آنذاك مثل الفرس والروم.

ولما كان الغالب على تلك الدول أنها غير إسلامية فإنه لم يكن باستطاعة الدولة الإسلامية إلزام هذه الدول بالتحاكم إلى الشريعة ، لكن مع ذلك دخلت الشريعة الإسلامية في علاقة مع أوروبا المسيحية سواء في علاقات حربية أو سلمية فكانت هناك اتفاقات عديدة بين العالمين بالإضافة إلى ما تميزت به الحروب الصليبية من مفاوضات عديدة للوصول إلى اتفاقات.

إن المتتبع لعلاقة المسلمين مع غيرهم يلاحظ أمرين هما :الجهاد والعلاقات السلمية وقد اختلف الفقهاء في أصل علاقة الدولة الإسلامية بغيرها، فريق يرى بأن الأصل في العلاقة هو الجهاد مما جعل البعض يقول أن المسلمين لا يعرفون إلا السيف.أما الفريق الثاني فيرى أن الجهاد لا يكون إلا دفاعا وأنه مشروط قصد حماية الدعوة الإسلامية وأنصارها وأن السلم هو الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم، لقوله تعالى:" لا ينهاكم الله عن الذين لم

يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين.إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون"[1]. فواضح من سياق الآية أن المنهي عن الإلقاء إليهم بالمودة هم الذين كفروا بالحق وطردوا المؤمنين وقاتلوهم.وقوله تعالى:" وإن جنحوا للسلم فاجنح لها"[2]،وقوله تعالى:"يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة"([3].وقوله تعالى:"فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا"[4]

وحث الإسلام على نشر الدين بالحسنى والكلمة الطيبة مصداقا لقوله تعالى:"ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن"[5] وقوله عز وجل:" كتب عليكم القتال وهو كره لكم " [6] فيه إشارة إلى أن القتال مكروه.

وقد نصت أحكام القرآن على احترام المعاهدات ،قال تعالى:"إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم أحدا فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم إن الله يحب المتقين"[1]، وأما عن السنة فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:"...إلا من ظلم معاهدا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته ،أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة"

---

(1)-الممتحنة:9

(2)-الأنفال:61

(3)-البقرة:208

(4)-النساء:90

(5)-النحل:135

(6)-البقرة:216

وقوله صلى الله عليه وسلم:"من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها يوجد من مسيرة أربعين عاما"رواه البخاري.

وقد استمر المسلمون في ممارسة الدبلوماسية إلى جانب الجهاد سواء كان ذلك في عهد الخلفاء أو بعدهم فكانت العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها على أساس التعايش السلمي (بين دار الإسلام ودار الحرب).

والحرب عمل استثنائي يكون في حالة الدفاع،قال تعالى:" قاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم (2) وقوله عز وجل:"وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله"(3)،ويكون أيضا من أجل تحقيق حرية الدعوة الإسلامية قصد توصيل دعوة الحق إلى غير المسلمين (4).

وقد حث الإسلام على إتباع السلوك الإنساني في حال قيام الحرب ويظهر ذلك من خلال الوصايا التي كان يقدمها الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده ،ومما جاء فيها: عدم الاعتداء على الحرية الدينية وعدم الاعتداء على الدين ومعالجة الجرحى.

---

(1)-التوبة:04

(2)- البقرة:190

(3)-البقرة: 193

(4)- بن عامر تونسي ، المرجع السابق، الصفحة:23

ومن أمثلة إدراك المسلمين للدور الذي تلعبه العلاقات الدبلوماسية في تهدئة الأمور ،الوفد الذي أرسله الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان برئاسة عامر بن شرحبيل إلى القسطنطينية لشرح السياسة المالية الجديدة التي تبنتها الحكومة الأموية بإصدار دينار إسلامي ليحل محل الدينار البيزنطي،وهذا تهدئة لخاطر الإمبراطور[1].

الفرع الثالث:العلاقات الدولية من معاهدة واست فاليا إلى الحرب العالمية الأولى.

بعد إبرام معاهدة واست فاليا سنة 1648أخذت العلاقات الدولية اتجاه آخر تسير فيه وتتطور على أساس التعاون والمشاركة بدلا من السيطرة والإخضاع مستندة في ذلك إلى قواعد تنظيمية ثابتة تبعد بها عن التحكم والفوضى التي كانت تسودها من قبل حتى أن بعض العلماء يرون أن دراسة هذه المادة يجب أن تبدأ من هذا التاريخ وأهم ما جاءت به هذه المعاهدة :

-إنهاء السيطرة البابوية وإقرارها لمبدأ المساواة بين الدول دون النظر إلى نظمها الداخلية فكانت هذه المعاهدة الخطوة الأولى نحو تسجيل علمانية العلاقات الدولية.

-زوال فكرة الحرب العادلة وغير العادلة.

-إقرار نظام إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة.

-أخذت بفكرة توازن القوى باعتبارها وسيلة للعمل على استتباب السلام في أوروبا .

-إبراز أهمية المؤتمر الدولي.

1- صلاح أحمد هريدي،المرجع السابق،الصفحة:87

بالإضافة إلى هذه المعاهدة فقد ساهمت عوامل أخرى في تطور العلاقات الدولية منها اكتشاف القارة الأمريكية الذي جعل دخول دولة غير أوروبية إلى مسرح العلاقات الدولية خاصة بعد حصولها على استقلالها بعد الثورة الأمريكية سنة1776.

كما أن ظهور مبدأ القوميات ساعد على إنشاء دول وكذا تفتت الوحدة المسيحية مما ساعد على ظهور الدولة والأمة التي تميزت برغبتها في البقاء والتعصب ،وساعد ذلك على حصر الحروب بين الأطراف المتنازعة وحال دون تحولها لحرب عامة ،كما نتج عن هذا المبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها مما أدى إلى أن تعود العلاقات الدولية لتتسم بالحدة والعنف.

فبعد معاهدة واست فاليا استقر الحال في أوروبا إلى عهد لويس الرابع عشر الذي وسع ممتلكاته على حساب الدول المجاورة له فواجهته الدول واشتبكت معه في حرب مضنية انتهت بإبرام معاهدة"أوترخت" عام 1713، بعدها قامت الثورة الفرنسية سنة 1789 ودعت إلى مبادئ سامية كحق الشعوب في تقرير مصيرها،وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،المساواة...

لكن هذه المبادئ لم تحترم ،فبعد وصول نابليون للحكم سنة 1805 أعلن بأن نظام الحكم سيصبح دكتاتوريا ،وأصبحت له أطماع توسعية على حساب الدول الأخرى ،فتكتلت الدول تطبيقا لمبدأ توازن القوى الذي جاء في الاتفاقية السالفة الذكر وواجهته في حروب وتمكنت من القضاء عليه في حرب واترلو سنة 1814 وألزمته الدول على إبرام معاهدة فيينا سنة 1815 والتي أكدت على مبدأ توازن القوى وتنظيم التوازن الأوروبي ،كما اهتمت هذه المعاهدة

بالعلاقات الدبلوماسية ،ووضع سويسرا في حالة حياد دائم وهذا مبدأ جديد في العلاقات الدولية ،ثم بدأت فترة المؤتمرات ونتيجة لذلك عملت بعض الدول على إبقاء الأوضاع كما هي لما في ذلك من مصلحتها فقامت بإبرام الحلف المقدس وهو تصريح مشترك بين روسيا وبروسيا والنمسا أعلنوا فيه رغبتهم وتحالفهم من أجل قمع الحريات الديمقراطية.

أ-ثم انضمت انجلترا إلى هذا الحلف ووقعت معها معاهدة سنة 1820 لتزم بموجبها الدول الموقعة عليها أن تحافظ على الأوضاع الإقليمية والسياسية بالقوة المسلحة.

ب-وتحقيقا لنفس الغرض أبرم رؤساء الدول الأربع معاهدة"اكس لاشابيل1818" وانضمت إليهم فرنسا ونصبت هذه الدول نفسها قيمة على شؤون أوروبا ، وأعطت لنفسها الحق في التدخل في جميع المنازعات الأوروبية فكانت العلاقات موجهة لحماية مصالح الدول الكبرى.إلا أن الحركة القومية وما تبعها من قيام دول مستقلة جديدة ووجود أفكار بقبول دول غير مسيحية دفعت بالمنادات لحل المشاكل عن طريق عقد المؤتمرات إضافة لوجود حركة تشريعية قانونية ترمي إلى وضع قواعد لتنظيم العلاقات بين الدول وتأليف منظمات دولية للإشراف على تلك العلاقة فظهرت اللجان النهرية الدولية للإشراف على تسوية المشاكل التي يطرحها استعمال الأنهار الدولية .ثم ظهرت الاتحادات الإدارية مثل اتحاد البريد العالمي،إذن عرفت العلاقات الدولية تطورا هاما خلال القرن19 باعتمادها أسلوب المؤتمرات كوسيلة معتادة لتحقيق التعاون الدولي.

ج-وقد تميزت الفترة السابقة لاندلاع الحرب العالمية الأولى بالاستقرار النسبي وحتى الحروب التي اندلعت كانت قصيرة.
اتفقت الأطراف على تجديد لقاءاتهم تحت رعاية الملوك أنفسهم مباشرة،أو بحضور وزرائهم قصد التشاور وتبادل الرأي في مصالحهم المشتركة وتدبر أنجح الوسائل لتحقيق الطمأنينة والمحافظة على السلام في أوروبا.
ج-إلا أن أعظم اقتراح بناء في مجال العلاقات الدولية شهده العالم في النصف الثاني من القرن19 هو ممارسة التحكيم،لكن الدول الكبرى عارضت ممارسته إذا تعلق الأمر بمصالحها،ومع ذلك فقد كانت ممارسة التحكيم نافعة في حل الكثير من النزاعات الثانوية إلا أنها لم تفعل شيئا في إزالة التوتر بين الدول العظمى أو في التخفيف من عبء التسلح ونفقاته التي أدت إلى حرب عالمية أولى.

وفي مؤتمر لاهاي للسلام المنعقد عام1899 وعام1907 بذلت مساع كثيرة للتوسع في تطبيق التحكيم الدولي وظهرت الرغبة في تخفيف عبء التسليح لإبعاد شبح الحرب إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل.

د-وعندما انعقاد مؤتمر لاهاي للمرة الثانية عام1907 أخذ القيصر الروسي زمام المبادرة لقيام الدول بعرض نزاعاتها على محكمة التحكيم في الخلافات التي قد تنشأ بين دولتين ،ومع ذلك فقد فشل هذا المؤتمر وتبين أنه ما من عمل لنزع سلاح أوروبا.

هـ-في سبتمبر عام 1914 وضعت مشروعات لمعاهدات تحكيم بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من بريطانيا وفرنسا ،وبمقتضى هذه المعاهدات يمكن رفع أي نزاع تعذر حله بالطرق السياسية إلى لجنة دولية مشتركة نظم عملها وصلاحيتها بصورة دقيقة.

و-لكن ثمار هذه المعاهدات لم تظهر بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى.

ز-وما أن تم التوقيع على معاهدة فارساي في يناير1920 حتى دخلت العلاقات الدولية في طريق جديد هو إنشاء عصبة الأمم كوسيلة للحفاظ على السلام والتعاون الدولي في عدة ميادين غير السياسة[1] .

ل-ومن ثم دخول أطراف أخرى في العلاقات الدولية لا يقل تأثيرها عن تأثير الدول الكبرى،وقد عملت العصبة منذ إنشائها على تدعيم السلام عن طريق السعي إلى تخفيض التسلح وإلزام الدول بالرجوع إلى الوسائل السلمية لتسوية منازعاتها وتوفير الضمان الجماعي للأعضاء،غير أن جهود العصبة ذهبت أدراج الرياح ،ولم تخل المواثيق والعهود التي أبرمت تحت كنفها من وقوع تصادم بين الدول ،وعجزت العصبة عن منع اعتداء الدول على بعضها فشجع ذلك الدول الميالة إلى السيطرة والتوسع على المضي في سياستها العدوانية واندلعت الحرب العالمية الثانية،وضاعت آمال الشعوب في تحقيق

السلام في ظل أول منظمة دولية،وقد انتهت الحرب بإلقاء أول قنبلة ذرية في العالم على مدينة هيروشيما معلنة بذلك فترة جديدة في العلاقات الدولية[2].

1-محمد علي القوزي،المرجع السابق،الصفحة:11

2-صلاح أحمد هريدي ،المرجع السابق،الصفحة:102

ملامح العلاقات الدولية في عصر التنظيمات:

قد وجد مفهوم التنظيم قبل الحرب العالمية الأولى إلا أنه لم يكن معروفا بمفهومه الحالي ذلك أن إحساس الدول بضرورة اجتماعها في منظمة واحدة لوضع العالم على طريق السلام ،فكرة راودت الإنسان منذ بناء المجتمعات إلا أن تحقيقها بطريقة جدية لم يتم إلا بعد الحرب العالمية الأولى بإنشاء عصبة الأمم.

وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى ظهرت الأمم المتحدة لتكمل المسيرة التي بدأتها العصبة مع معالجة نقاط الضعف ومن أهم الأسس التي قامت عليها الهيئة:

-نشر السلام والدعوة إلى عدم استعمال القوة في حل المشاكل بين الدول الأعضاء.

-إنشاء قوة دولية للتدخل إذا لزم الأمر لفض المنازعات التي تقوم بين الدول الأعضاء.

كما تميزت هذه الفترة بتأسيس كثير من المنظمات القارية لإيجاد نوع من التضامن والتعاون والأمن الجماعي ومن بينها:منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية.

بالإضافة إلى ما تعارف على تسميته بالأحلاف أي التنظيمات العسكرية كحلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفياتي وحلف الأطلنطي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

1-محمد علي القوزي،المرجع السابق،الصفحة:118.

الفرع الرابع:العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى.

عمل المنتصرون في الحرب على إيجاد صيغة أو تنظيم دولي يحقق السلام ويمنع وقوع حرب ثانية ومن هنا كانت فكرة إنشاء عصبة الأمم ،وتعهدت الدول الأعضاء بعدم اللجوء إلى القوة لفض النزاعات والتزمت بمبدأ قبول التحكيم الدولي ودعم جهود نزع السلاح ،وأن تكون عملية التسلح تحت إشراف العصبة،فابتكرت العصبة نظاما متكاملا لتحقيق السلم يقوم على ثلاث محاور هي:

-الأمن الجماعي-التسوية السلمية للمنازعات واللجوء إلى التحكيم-وإنشاء محكمة العدل الدولية الدائمة.

لكن العصبة عجزت عن حل الأزمات التي تكون الدول الكبرى طرفا فيها(اعتداء اليابان على الصين وإيطاليا على الحبشة).

إلا أن قيام العصبة لا يعني أن مفهوم توازن القوى قد اختفى من قاموس العلاقات الدولية أو أن المجتمع الدولي قد انتقل إلى مرحلة جديدة انتهت فيها محاولات الهيمنة أو تحقيق الأمن من خلال حركة توازن القوى[1].

وقد أحدثت الحرب العالمية الأولى تغيرات عميقة في موازين القوى وفي العلاقات الدولية فقد وجدت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية نفسها تقاتل جنبا إلى جنب مع روسيا ضد الدولة العثمانية وألمانيا والنمسا،وبدأ يتضح منذ الثلاثينات أن نظام الأمن الجماعي الذي حاولت عصبة الأمم أن ترسي دعائمه قد بدأ ينهار وبدأت تظهر حركة التحالفات التي تمليها سياسة توازن القوى،فقامت الحرب العالمية الثانية.

1

-محمد علي القوزي،المرجع السابق،الصفحة: 126.

الفرع الخامس:العلاقات الدولية في عصر الذرة.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت العلاقات الدولية تميل نحو السلم أكثر من ميلها نحو الحرب وذلك بقيام هيئة الأمم المتحدة التي حرم ميثاقها الحرب كوسيلة لحل المشكلات الدولية وإرسائه لمبدأ الأمن الجماعي،إلا أن تطور الأحداث الدولية أدى إلى تعطيل سياسة الأمن الجماعي ثم تحول محور العلاقات الدولية من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي فانقسم العالم إلى معسكرين متخاصمين يميلان بعلاقتهما نحو الحرب أكثر من ميلهما إلى السلم .

إلا أن التقدم العظيم في التكنولوجيا العسكرية وتطور اختراع الصواريخ العابرة للقارات والأسلحة الذرية كان يهدد بفناء البشرية في حالة قيام الحرب،لذلك خيم على العلاقات الدولية نوع من السلم قائم على توزن الرعب بدون التخلي عن إمكانية الحرب وهذا ما عرف بالحرب الباردة.

بينما كانت العلاقات بين الدول الاشتراكية مبنية على وحدة المصالح فظهر مبدأ برجنيف الذي يقضي بأن من حق الدول الاشتراكية التدخل في أي بلد اشتراكي إذا كانت الاشتراكية فيه مهددة بأي وسيلة[1].

ثم عرفت العلاقة بين المعسكرين انفراجا دوليا سمي بالوفاق وهذا لا يعني نهاية الصراع ،وإنما الانتقال من احتمالات المواجهة إلى مستوى الصراع الحضاري والاقتصادي.

1- بن عامر تونسي ، المرجع السابق، الصفحة:52

وظهر مبدأ التعايش السلمي ليخفف من حدة التوتر في العلاقات الدولية فإن كان ليس من الضروري أن تتوصل الدولة ذات الأنظمة إلى قواعد ثابتة من أجل حل المنازعات عن طريق المفاوضات واستنكار الحرب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاعتراف بحق الشعوب في حل جميع مشاكل دولها بنفسها واحترام سيادة الدول وإنماء التعاون الاقتصادي والثقافي على أساس المساواة والمصلحة المشتركة ،وبزوال الاتحاد السوفياتي انتهى التوتر الإيديولوجي وأصبح العالم يحكم من قطب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية.

<u>الفرع السادس:</u> العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد

بعد زوال نظام القطبية ،دخل النظام الدولي مرحلة جديدة حيث توجد الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي الجديد ،وبجانبها قوى دولية مؤثرة مثل اتحاد الدول الأوروبية واليابان وروسيا الاتحادية والصين.

إن بحث ما تتمتع به كل دولة من عناصر القوة الشاملة يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة تملك بالفعل مجموعة العناصر التي تمكنها من أن يكون لها سياسة قومية تسمح لها بأن تقوم منفردة بقيادة النظام العالمي ، فالدول الأخرى تعاني من ضعف يحول دون وصولها إلى هذه المكانة فروسيا تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية فضلا عن مشاكلها العرقية الداخلية ،أما الاتحاد الأوروبي فهو يفتقد إلى السياسة الموحدة ،واليابان ضعيفة من المواد الأولية مما يجعلها تعتمد على العالم الخارجي في وقت يزداد الاهتمام بموضوع العلاقات الاقتصادية الدولية.

المبحث الثاني:التوجهات الرئيسية للعلاقات الدولية و عوامل التأثير

إن التوجهات الرئيسية للعلاقات الدولية تنطوي على السياسات المنتهجة من طرف الدول أو التي تفرض عليها إذا كانت دول ناقصة السيادة، لكن هذه التوجهات لا تنتهجها الدول إلى بناءا على عوامل عدة تتغير بتغيرها و تستقر باستقرارها، و من شك أن هذه العوامل لا يمكن لها أن تستقر في ظل التطور التكنولوجي و التقنيات الحديثة.

المطلب الأول: التوجهات الرئيسية للعلاقات الدولية

الفرع الأول:سياسة العزلة:

وتقوم على الرأي القائل أن قوة الدولة تتحقق بالحد من تفاعلها مع العالم الخارجي ،أي تضييق علاقاتها الخارجية ،لكن الواضح أن العلاقات الدولية بصورتها الراهنة وما تنطوي عليه من تداخل في المصالح وتزايد اعتماد كل دولة على الدول الأخرى وفي ظل التقدم الهائل للاتصالات يجعل إمكانية إتباع سياسة العزلة أمرا بعيد النجاح.

الفرع الثاني:سياسة الحياد:

والحياد نظام دولي يرتب على الدولة التي تأخذ به مجموعة من الحقوق والواجبات الدولية وقد تتخذ الدولة موقف الحياد بمحض إرادتها أو قد يفرض عليها(النمسا).

ويتوجب على الدول المحايدة أن تمتنع عن تقديم أي نوع من المساعدات للدول المتحاربة.

الفرع الثالث:سياسة عدم الانحياز.

تشكلت هذه السياسة كرد فعل للأوضاع السائدة بعد الحرب العالمية الثانية، وصراع الحرب الباردة التي بلغت أوجها بين المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفياتي) من جهة و المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية) من جهة أخرى.ودعت إلى دعم حركات التحرر العالمية ودعم التعايش السلمي بين الدول المختلفة وتجنب الانضمام إلى الأحلاف العسكرية السائدة في تلك الفترة نذكر منها حلف الناتو و حلف وارسو، وعدم إبرام أي اتفاقية مع أي من القطبين ، لكن بعد اعتلاء مخائيل غرباتشوف سدة الحكم و تبنيه لسياسة الحوار و الشفافية، ما أدى إلى تفكك الاتحاد السوفياتي و استقلال جمهوريات أوروبا الشرقية وانتهاء الحرب الباردة فلم يعد لهذه الحركة دور وهذا لعدم وجود التوتر الدولي.

الفرع الرابع:سياسة التحالفات.

وهي تجمع قوتين أو أكثر في حلف لمواجهة قوة أخرى وبهدف حماية الأمن القومي والدفاع عن المصالح الوطنية وتعتبر التحالفات أكثر السياسات الخارجية واقعية والتقاء مع العلاقات الدولية. لقد لجأت الدول إلى نظام التحالفات عندما شعرت المنظمات العالمية للسلام بأنها لم تستطع تأمين الأمن الدولي،فكانت التحالفات حماية لمصالح الدول ودرءا لتطلع الطامعين في أراضيها فطالما ظلت العلاقات الدولية قائمة على التعدد بين الدول ذات السيادة فستبقى عملية التحالف باقية والتي تقوم على المصلحة[1].

1-محمد علي القوزي،المرجع السابق،الصفحة:57

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية.

هناك العديد من العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية ومن بين أكثرها تأثيرا:

الفرع الأول:العامل الجغرافي و الاقتصادي.

أ/ العامل الجغرافي:

فقوة الدولة تعتمد على موقعها الجغرافي وسعتها وطبيعة حدودها السياسية ،فنوعية المجتمعات المجاورة والقرب والبعد من مراكز الإنتاج والحضارات في العالم وما للدولة من منافذ على البحر كلها عوامل تؤثر على الدور الذي تلعبه الدولة في مجال العلاقات الدولية.

أما الموارد الطبيعية فإنها تعتبر من العوامل الأساسية في قوة وثروة الأمم وفي مقاومة الضغوط الدولية على أن معايير الثروة الطبيعية ليس ثابتا.

ب/العامل الاقتصادي:

هناك نزاعات عديدة عبر العصور المختلفة كانت دوافعها اقتصادية من أجل السيطرة على منافذ التجارة الدولية أو الحصول أو التحكم في المواد الأولية (الصراع على الالزاس واللورين).

ومن وسائل الضغط التي لها تأثير على العلاقات الدولية المعونات الاقتصادية فتعتبر برامج المعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول الغنية لأصدقائها من وسائل الضغط المهمة في توجيه سياسات هؤلاء الأصدقاء ويجعلها أحيانا حليفة لها مثل مشروع مارشال الذي تمثل في تقديم الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية معونات لاعمار

ما خربته الحرب وفق شروط معينة لضمان محالفة تلك الدول وعدم دخولها ضمن خط المعسكر الشرقي [1]

1-محمد علي القوزي،المرجع السابق،الصفحة:28

فالحاجة الاقتصادية تدفع في أغلب الأحيان إلى التنازل السياسي، بالإضافة إلى المديونية الخارجية مما يجعل مانحي القروض يفرضون شروطهم.

الفرع الثاني:العامل العسكري.

يرتبط هذا المتغير بالقدرة العسكرية للدولة ومدى إمكانية نظامها السياسي من توظيف القوات المسلحة لضمان الأمن القومي وصيانته من التهديدات القائمة والمحتملة ،فالدول الضعيفة تنتفي عليها القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها ،الأمر الذي يدفعها إلى البحث عن الحماية الخارجية والقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك على حرية قرارها السياسي فكلما كانت الدولة أكثر اعتمادا على غيرها عسكريا كانت أكثر خضوعا بالضرورة[1]

الفرع الثالث:العوامل الخارجية.

فإنه إذا لم تكن هناك محددات خارجية فإنه لن تكون هناك سياسة خارجية ،فالدولة حين تضع سياستها الخارجية فإنها في معظم الأحوال تكون في حال رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية.

وأثبت الكثير من الباحثين بأن السلوك الصراعي الدولي لدول العالم يتفق إلى حد كبير مع علاقة الحوافز والاستجابة أي أن الدول التي سلكت سلوكا صراعيا هي الدول التي كانت هدفا لسلوك صراعي من قبل دولة أخرى أي أن هناك ميلا مشابها نحو تبادل السلوك[2]

1-تامر كامل الخزرجي،المرجع السابق،الصفحة:115
2-محمد علي القوزي،المرجع السابق،الصفحة:31

الفرع الرابع:المتغير العلمي والتقنى و صناعة القرار.

أ/ المتغير العلمي و التقني:

كلما توسعت المعرفة الإنسانية بشأن القوى المحركة للطبيعة كلما توفرت سبل جديدة وانفتحت آفاق رحبة لتحويل القدرات الطبيعية إلى فوائد ومكاسب تعم البشرية.

كما أن للمتغير العلمي والتقني تأثيرات على الأمن من خلال الأسلحة التي أصبحت تخترق العوائق الطبيعية التي كان لها دور في صيانة أمن الدولة ،بالإضافة إلى وسائل الاتصال والمواصلات التي جعلت إمكانية تسرب المعلومات أمرا صعبا،وهكذا فإن التقنية تؤثر على المجتمع في داخل الدولة وعلى العالم[1].

ب/ شخصية صانع القرار.

فالعلاقات الدولية لأية دولة لا تتحدد في ضوء المتغيرات الموضوعية فحسب وإنما يتفاعل دور وتأثير هذه العوامل مع متغيرات من نوع آخر ومختلف ، هي المتغيرات المرتبطة بشخصية صانع القرار ويبدو هذا التأثير أكثر وضوحا في الدول التي لم تؤسس مؤسساتها السياسية أو ليس لها دور أو دورها ضئيل في عملية صنع السياسات الخارجية.

فشخصية صانع القرار هي انعكاس لتكوينه النفسي الذي يدفعه إلى اعتماد سياسات وأنماط سلوكية محدودة[2]إضافة إلى خبراته وتجاربه السابقة.

---

(1)و(2)-تامر كامل الخزرجي،المرجع السابق،الصفحة:117و130

خـــاتمـــة:

من كل ما تقدم نستطيع أن نقول بأن دراسة العلاقات الدولية صعب ومعقد ويمكن تلخيص أهم الصعوبات فيما يلي:

- إن المجتمع الدولي يختلف عن المجتمع السياسي الداخلي ، فالأول يشكل مجموعة غير متجانسة من النظم والقيم والاتجاهات، مما يجعل التعرف على عملية التغيير التي تحدث فيه من الصعوبة بما كان.

- أن المشكلة الرئيسية التي تواجه التحليل النظري في مجال العلاقات الدولية هي الغموض في طبيعة المادة التي يتناولها التحليل ، فالمواقف الدولية لا تتكرر بمعنى أنه لا يمكن الوصول إلى تخمينات نظرية مقبولة بخصوص المواقف التي وإن بدت متشابهة إلا أن المؤتمرات والقوى والملابسات التي تحيط بها قد تكون جد مختلفة.

- كما أن الدارس للعلاقات الدولية عليه الإدراك بأنه نظرا للتعقيد الشديد في أوضاع المجتمع الدولي وعلاقاته فإن الافتراضات والتوقعات والحلول التي لا يمكن أن تكون حتمية أو مؤكدة إنما هي في أحسن الأحوال تخمينات يصل إليها عن طريق تحليل القوى والضغوط التي تؤثر في السياسة الخارجية.

- كما أن العلاقات الدولية تمثل الرابطة أو الصلة بين دولة و أخرى و التي تبنى على أسس اقتصادية و سياسية تخدم مصالح كليهما لكن الحديث عن العامل الاقتصادي أصبح في ظل العولمة و الاقتصاد الحر العامل المهيمن على العلاقات الدولية، و كثيرا ما تخضع دول لسياسة دول رغما عنها حفاظا

على مصالحا الاقتصادية و هو خير دليل ينطبق على دول العالم الثالث التي لا تبني سياستها بإرادتها الحرة بل تراعي لاقتصادياتها و مدى مساعدة الدولة الأخرى لها، الأمر الذي يجعل مواقفها متذبذبة و غير ثابتة، حيال القضايا الدولية، و خير دليل على ذلك الدول العربية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، رغم مساندتها لإسرائيل في تهويد الشعب الفلسطيني و احتلال أراضيه، بالقوة و تشريد أبناءه.

لكن لا يمكن لهذا الحال أن يستمر في وقت أصبح فيه التفتح السياسي لدى الرعية في مرحلة متقدمة من النضج الزيارات المتبادلة لرؤساء الدول فيما بينهم تعبر عن رغبتهم ربط علاقات اقتصادية و سياسية أو تبادل وجهات النظر حول قضية دولية ،هذه العلاقات تعبر فيها السلطة عن وجهة نظر الدولة باسم الشعب لكن إرادة السلطة لا تعبر في أغلب الأحيان عن إرادة رعاياها بل هو موقف تتخذه السلطة بإرادتها المنفردة حفاظا على مصالحها الاقتصادية و السياسية لذا غالبا ما نرى الرعية تحتج على زيارة رئيس دولة لبلدها في كثير من الأحيان تعبيرا عن رفضها لربط علاقات مع بلده إما لمواقفه اتجاه القضايا الدولية أو الإقليمية.

- هذا من جهة و من جهة ثانية نجد أن رعايا بعض الدول يناهضون رؤساءهم تعبيرا عن احتجاجهم للسياسة الدولية المنتهجة من طرفهم اتجاه القضايا الدولية و من هنا يصح القول أن العلاقات الدولية ترسمها السلطة بإرادتها المنفردة باعتبارها من أعمال السيادة.

قائمة المصادر والمراجع:

1-تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة لأزمات،الطبعة الأولى،الأردن،دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،2005.

2-محمد منذر،مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة ،الطبعة الأولى،بيروت ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002.

3-محمد علي القوزي،العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر،الطبعة الأولى،بيروت،دار النهضة العربية 2002.

4-صلاح أحمد هريدي،تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة،الطبعة الأولى،الاسكندرية،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2003.

5-عمر سعد الله ،معجم في القانون الدولي المعاصر،الطبعة الأولى،ديوان المطبوعات الجامعية،2005.

6-محمد طه بدوي،ليلى أمين مرسي،أصول علم العلاقات الدولية،المكتب العربي الحديث،1989.

7-بن عامر تونسي،قانون المجتمع الدولي المعاصر، الطبعة الخامسة،ديوان المطبوعات الجامعية،2004.

8- عمر صدوق، قانون المجتمع العالمي المعاصر ديوان المطبوعات الجامعية 1996-11. .

الفهرس

مقدمة: 4-5

الفصل الأول: طبيعة العلاقات الدولية 6

المبحث الأول: ماهية العلاقات الدولية.....7-8

المطلب الأول: مفهوم العلاقات الدولية .....

الفرع الأول:تعريف العلاقات الدولية.....

الفرع الثاني: أهمية العلاقات الدولية.....9-10

الفرع الثالث مواضيع العلاقات الدولية:.....11-12

الفرع الرابع: السمات الأساسية للنظام العالمي المعاصر:.....

الفرع الخامس: أطراف العلاقات الدولية.....13

المطلب الثاني: العلاقات الدولية والعلوم الأخرى الأول:

الفرع الأول : ا لعلاقات الدولية والقانون الدولي العام:.....14

الفرع الثاني:العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي:.....15..

الفرع الثالث:العلاقات الدولية وعلم السياسة:.....16...

الفرع الرابع: العلاقات الدولية والسياسة الخارجية:.....17.

الفرع الخامس: العلاقات الدولية والدبلوماسية.....18

الفرع السادس: العلاقات الدولية والأمن القومي.....19

المبحث الثاني :دراسة العلاقات الدولية...20.....

المطلب الأول: النظريات والمناهج المتبعة في دراسة العلاقات الدولية.....

الفرع الأول: النظرية الفلسفية والنظرية التجريبية:.....

الفرع الثاني:النظرية العامة والنظرية الجزئية:.....

الفرع الثالث: النظرية الإستنتاجية والنظرية الاستقرائية:.....

الفرع الرابع:نظرية اتخاذ القرار(صنع القرار).....21-22

الفرع الخامس:نظرية المباريات.....23-24

المطلب الثاني: المدارس التي تناولت العلاقات الدولية:.....25

الفرع الأول:التيار الماركسي:.....

الفرع الثاني:التيار الأنجلوساكسوني:.....
الفرع الثالث:المدرسة الفرنسية.....25
الفرع الرابع:المدرسة المثالية 26
الفرع الخامس:المدرسة الواقعية:.....27-30
الفرع السادس:المدرسة السلوكية:.....31-32

الفصل الثاني: تطور العلاقات الدولية و توجهاتها الرئيسية.....34
المبحث الأول: تطور العلاقات الدولية.....30
المطلب الأول: العلاقات الدولية في العصر القديم.....31
الفرع الأول :العلاقات الدولية عند الفراعنة:.....32
الفرع الثاني:العلاقات الدولية في بلاد الرافدين:.....35
الفرع الثالث:العلاقات الدولية في الحضارة الهندية والصينية.....35
الفرع الرابع:العلاقات الدولية عند اليونان:.....36
الفرع الخامس: العلاقات الدولية عند الرومان:.....37
المطلب الثاني:العلاقات الدولية في العصرين الوسيط و الحديث.....38-39
الفرع الأول: المسيحية و العلاقات الدولية.....
الفرع الثاني: الإسلام والعلاقات الدولية.....39
الفرع الثالث:العلاقات الدولية من معاهدة واست فاليا إلى الحرب العالمية الأولى:....36
الفرع الرابع: العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى.....37
الفرع الخامس: العلاقات الدولية في عصر الذرة:.....38
المبحث الثاني: التوجهات الرئيسية للعلاقات الدولية و العوامل المؤثرة فيها.....39
المطلب الأول: التوجهات الرئيسية للعلاقات الدولية.....51
الفرع الأول: سياسة العزلة:.....51
الفرع الثاني:سياسة الحياد:.....51
الفرع الثالث:سياسة عدم الانحياز:.....52
الفرع الرابع: سياسة التحالفات.....52
االمطلب الثاني: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية:.....53
الفرع الأول العامل الجغرافي و الاقتصادي.....53
الفرع الثاني:العامل العسكري.....54
الفرع الثالث: العوامل الخارجية:.....54

الفرع الرابع:المتغير العلمي والتقني و صناعة القرار.....5
الخاتمة.....57-56
قائمة المراجع.....58
الفهرس.....61- 59